

المضاربة المضارب لا ينفذ تصرف احد الوكيلين
وحده الا في خصومة وعق معين وطلاق
معينة لم يعوضا وتعليق بمشيتها وتدبير ورث
عين وتسليم هبة وقضادين والوصاية والمضاربة
والقضا والتولية على الوقف كالوكالة فليس لهما
الانفراد والوكيل بقضا الدين لا يجبر عليه الوكيل
لا يوكلا الا باذن امره الا في دفع زكاة وقضادين
لمن في عياله وعند تقدير الثمن له والتقويض
الي رايه كالاذن الا في طلاق وعقاق فان وكل
بدونها ففعل الثاني فاجازة الاول صح الا في
طلاق وعقاق واثرا وخصومة وقضادين
وان فعل اجنبي فاجازة الوكيل جاز الا في شر او ان
وكل به فهو وكيل الامر فلا ينزل بعزل موكله
او موته وينزل لان يموت الاول قال فوضت
الي امر امراتي صار وكيلها بالطلاق وتقييد
بالجلس بخلاف قوا وكلتكم من لا ولاية له
علي

علي غيره لم يجز تصرفه في حقه فاذا باع عبد
او مكاتب او ذمي مال صغيرة كالمسلم
او شري واحد منهم به او زوج صغيرة كذلك
لم يجز والولاية في مال الصغيرة الي الاب ثم
وصيه ثم وصي وصيه ثم الي الاب ثم الي
وصيه ثم الي وصي وصيه الي القاضي ثم
الي من نصبه القاضي وليس لوصي الام ولاية
التصرف في تركة الام ثم حرة الاب او وصيه
او وصي وصيه او الجدة وان لم يكن واحد
ما ذكرنا فله كحفظ وبيع المنقول لا العقار

باب الوكالة بالخصومة

والقبض وكيل الخصومة والتقاضي
لا يملك القبض والصلح ورسول التقاضي
يملك القبض بالخصومة ولا يملكها وكيل اللام
كما لا يملك بالخصومة وكيل الصلح ووكيل قبض